المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف

مقترحات دي مستورا في سورية:
تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | نوفمبر 2014

مقترحات دي مستورا في سورية: تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | نوفمبر 2014

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2014

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحة، قطر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

خطة لتحريك الجمود 1

رهانات دي مستورا 2

عوائق تعترض سبيل مبادرة دي مستورا 3

يسعى ستيفان دي مستورا، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، لحشد التأييد الدوليّ والإقليميّ لمقترحاته المتعلقة بإقامة مناطق صراع "مجمَّدة" في مناطق سوريّة مختلفة، وفي مقدمتها مدينة حلب، والتوصل إلى هدناتٍ أو مصالحاتٍ مؤقتةٍ تتيح ممارسة إدارة ذاتيّة في هذه المناطق، ويجري التعبير عن هذه الإدارات من خلال مجالس محليّة منتخبة أو توافقيّة يتمّ فيها تمثيل فصائل المعارضة المسلحة بحسب حجم كلّ فصيلٍ وفاعليته. ولكن، ثمة عوائق جمّة تحول دون نجاح هذه الخطة التي تستهدف تحقيق تسويات محلية.

خطة لتحريك الجمود

عُيِّن دي مستورا في منصبه الحالي في مطلع تموز/ يوليو 2014 مع انسداد أفق الحل السياسيّ في الأزمة السورية، وذلك بعد فشل مؤتمر "جنيف 2"، وعجز الأطراف الراعية للمؤتمر عن إطلاق جولة جديدة من المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة، ثمّ إصرار النظام على إجراء الانتخابات الرئاسيّة في سورية في 3 حزيران/ يونيو 2014، والتي نسفت ما تبقى من آمال المبعوث السابق الأخضر الإبراهيمي بشأن بيان "جنيف 1"، والمتعلق بإنشاء هيئة حكم انتقاليّة كاملة الصلاحيات تمهِّد الطريق لحلٍ شاملٍ للأزمة. وقد تزامن تعيين دي مستورا مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وتوسّع نفوذه بعد سقوط الموصل في 10 حزيران/ يونيو 2014، وسيطرته على مساحات واسعة في سورية والعراق، ثمّ إعلانه الخلافة الإسلامية في 29 حزيران/ يونيو 2014؛ ما أدى إلى تراجع الاهتمام الدوليّ بالحل السياسيّ للأزمة السوريّة، مقابل تركيز القوى الكبرى، وبخاصة الولايات المتحدة، على أولوية التفاوض مع إيران حول ملفها النووي من جهة، واحتواء تنظيم "داعش" ووقف تمدّده في العراق وحرمانه من " الملاذات الآمنة" في سورية من جهة أخرى.

واعتمادًا على قراءته للتشابك الدوليّ والإقليميّ وتناقض المصالح وتغيّر الأولويات، واستنادًا إلى تجربته الشخصيّة كوسيطٍ دولي في صراعات مثل كوسوفو ولبنان والعراق والسودان وغيرها، وعمله كممثلٍ خاصٍ

للأمم المتحدة في أفغانستان، انطلق دي مستورا من فكرة أنّ الأزمة السوريّة هي نزاع أهليّ مركّب وأزمة دوليّة بالغة التعقيد يصعب حلها في المدى المنظور أو المتوسط. لذلك، اختار مدخلًا يختلف عن نهج سلَفَيه كوفي عنان والأخضر الإبراهيمي، وركز على حلولٍ جزئيّةٍ وأهدافٍ متواضعةٍ تتمحور حول خفض مستوى العنف وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، وزرْعِ ما سماه "بذورٍ لعملية سياسية شاملة" بدلًا من الاستمرار في الرهان على توافقٍ دولي وإقليمي يؤدي إلى وضع بيان "جنيف 1" موضع التنفيذ. بمعنى آخر، لم يقدِّم دي مستورا تصورًا لحلٍ شاملٍ للأزمة، بل قدّم ما يعتبره محاولةً "لتحريك" العجلة لإيجاد حلٍ لها. وبهذا، فهو لا يفكّر بحلٍ جذريٍ للأزمة السوريّة بل بحلٍ لمهمته بحيث تحقق نجاحًا ما في شأنٍ ما.

رهانات دي مستورا

راهن دي مستورا على موافقة النظام السوري وإيران على مقترحاته التي تتطابق شكليًا مع مشروعهما، والذي بُدء فعليًا العمل بمقتضاه في مطلع العام الحاليّ عبر عقد هدناتٍ مؤقتةٍ ومصالحاتٍ في مناطق حيويّة محاصرة يصعب استرجاعها عسكريًا. فقد حققا من خلاله، ومن دون دي مستورا، اختراقات في جبهات مهمة مثل المعضمية، وببيلا، وأحياء دمشق الجنوبيّة، وحي الوعر في حمص، بالإضافة إلى اتفاق خروج المقاتلين من حمص القديمة. لكنّ مشروع الهدنات السابق، يختلف عما يطرحه دي مستورا في بعض التفاصيل المهمة؛ فبينما يشترط النظام وقف إطلاق النار وتجريد مناطق الهدنات من الأسلحة الثقيلة مقابل إدخالٍ جزئي للمساعدات الإنسانيّة وتسوية أوضاع المطلوبين لديه ما يمكّنه من خرق الهدنة واقتحام المناطق بعد أن ضمن تجريدها من سلاحها الثقيل (كما جرى في حمص القديمة، ويجري الآن في حي الوعر)، فإنّ دي مستورا يطرح تجميدًا للصراع بحيث يحتفظ كل طرفٍ بقدراته العسكرية.

لذلك، وعلى الرغم من ترحيب رئيس النظام السوري بتصريحات المبعوث الدولي بعد لقائهما في دمشق في 12 أيلول/ سبتمبر 2014 عن إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب، وضرورة إطلاق حوارٍ وطني داخلي، فإنه تجنّب إعطاء موقفٍ واضحٍ من المبادرة المطروحة مكتفيًا بالقول "إنها جديرة بالدراسة". في المقابل، يتجاهل دي مستورا مرجعية الحل السياسيّ التي قبلت بها المعارضة في "جنيف 2". وتنقسم المعارضة تجاه مقترحاته بين رفضٍ مطلقٍ (بعض أعضاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والحكومة

المؤقتة، وفصائل من المعارضة المسلحة)، وبين قبولٍ مشروطٍ عبَّر عنه رئيس المجلس العسكري في حلب العميد زهير الساكت[1].

ولا يقتصر الانقسام تجاه مبادرة دي مستورا على المعارضة السياسية والعسكريّة فحسب، وإنما يمتد إلى الشرائح الشعبية المناهضة للنظام بين من يرى أنّ الأفكار المطروحة هي حلولٌ مجتزأة تمثّل انقلابًا على الثورة واستسلامًا للنظام وتفريطًا بما جرى تقديمه من تضحيات، وبين آخرين ينظرون إليها بوصفها تجميدًا مؤقتًا للحرب يخفّف مأساتهم ومعانتهم.

ويعدّ الانقسام الراهن امتدادًا لنقاش احتدم سابقًا بشأن جدوى الهدنات والمصالحات المحلية والمبادرات التي أطلقها رئيس الائتلاف السابق معاذ الخطيب بما فيها زيارته الأخيرة إلى روسيا. وفي ضوء ذلك، ومع استمرار المعاناة وتغيّر الأولويات الدوليّة، يستمر دي مستورا في حشد الدعم لمقترحاته معوِّلًا على عدم ممانعة القوى الدوليّة والإقليميّة الفاعلة في الأزمة السوريّة وعلى قبولٍ غربي ضمني، ولاسيما أنه يطرح أفكاره تحت عنوان "وقف تقدّم داعش". كما يعوِّل دي مستورا على دعمٍ روسي لمقترحاته والضغط على النظام لقبولها بشكلها الحاليّ من دون أي تعديلٍ على غرار مبادرة نزع السلاح الكيماوي. ومن ثمّ، يأمل أن تُطرح المبادرة على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحيث يجري تبنيها كمشروع قرارٍ ملزمٍ لجميع الأطراف لوقف إطلاق النار في عموم سورية أو في بعض الجبهات الساخنة على الأقل، وبطريقة تجعلها مكمّلة لقرار مجلس الأمن 2139 القاضي بإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة ودعوة جميع الأطراف لـ "وضع حدٍ فوري لجميع أعمال العنف التي تؤدي إلى المعاناة الإنسانية في سورية".

عوائق تعترض سبيل مبادرة دي مستورا

على الرغم من ترحيب أطرافٍ داخليةٍ وخارجيةٍ عدة بمقترحات دي مستورا، فإنّ ترجمتها العملية تصطدم بعوائق عديدة تعبِّر عنها (وإن بشكلٍ مواربٍ) مواقف هذه الأطراف.

[1] تتضمن الشروط: تسليم مجرمي الحرب الذين استخدموا السلاح الكيماوي ضد السكان المدنيين، وخروج الميليشيات الطائفية من سورية، وإيقاف قصف الطائرات وإلقاء البراميل المتجرة منها، والإفراج عن المعتقلين.

1. النظام وإيران:

يتشابه مقترح دي مستورا شكليًا مع مشروع الهدنات والمصالحات الذي بلورته إيران كصيغة لحل الأزمة السورية وألزمت النظام بتنفيذه، لكنه يختلف في تفاصيله المهمة وفي آلية التنفيذ. وترى إيران أنّ الموازين العسكريّة الحاليّة ترجّح كفّة النظام بشكل واضح، ولاسيما أنّ ضربات التحالف الدوليّ ضد تنظيم "داعش"، وضد حركات أخرى مثل جبهة النصرة وأحرار الشام أفادت النظام وعزّزت موقفه العسكريّ خاصة في حلب، وذلك باعتراف المسؤولين الأميركيين. وعلى الرغم من أهميّة مدينة حلب بالنسبة إلى النظام، فإنه يفتقد للعدد والعتاد اللذين قد يمكّناه من حسم المعركة فيها. لذلك، فإنّ النظام ربما يتجاوب مع مقترح دي مستورا في ما يتعلق بمدينة حلب فحسب، لكنه سيستمر في مسعاه للسيطرة على الريف الشماليّ لحلب وفك الحصار عن بلدتي نبل والزهراء، واستخدامهما كقاعدة عسكرية للانطلاق باتجاه المدينة غربًا، ومحاربة تنظيم "داعش" في الريف الشرقي وتقديم نفسه كطرفٍ ميداني يساعد التحالف في وقف تمدّده. وفضلًا عن ذلك، يخشى النظام وإيران من ترويج مقترحات دي مستورا دوليًا لتتحول إلى قرارٍ دولي ملزم. لذلك حرص – كعادته في التعاطي مع المبادرات السياسية – على إبداء مرونة في دراسة المقترحات من دون التزام قبولها. وفي هذا الإطار أيضًا يمكن فهم موقف علي أكبر ولايتي، مستشار مرشد الثورة علي خامنئي للشؤون الدولية، والذي رفض في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014 طرح دي مستورا إقامة ما أسماه "مناطق آمنة" في سورية.

2. المعارضة المسلحة:

يقترح دي مستورا هدنات ومصالحات في مناطق تسيطر عليها المعارضة المسلحة، لكنه يتجاهل قدراتها ووضعها ومواقفها من مقترحاته. فعلى سبيل المثال، نجده يطالب بتجميد الوضع العسكريّ في مدينة حلب وإلى التفات فصائل المعارضة إلى محاربة "داعش" والحركات الجهادية. بيد أنه يتجاهل حقيقة عدم وجود فصائل قوية تابعة للجيش السوري الحر في المدينة للقيام بذلك؛ فجبهة النصرة وجبهة أنصار الدين اللتان يصنفهما الغرب حركات إرهابية، فضلًا عن حركة أحرار الشام المستهدفة بقصف التحالف، هي الفصائل الأكبر والأكثر تأثيرًا في المعادلة العسكريّة في المدينة. لذلك، من غير المفهوم كيف ستجمِّد هذه الفصائل القتال من أجل أن يتفرّغ التحالف لاستهدافها. كما أنّ التطورات الأخيرة في عموم الشمال السوريّ وتعاظم نفوذ جبهة النصرة وجماعة جند الأقصى المتحالفة معها، وتراجع الجيش الحر، ينزع الواقعيّة عن الأفكار المطروحة.

3. الموقف التركي:

تجنّبت الحكومة التركية حتى الآن التعليق رسميًا على مقترحات دي مستورا، لكنّ مؤشرات عدة تشير إلى تباينٍ في المواقف واختلافٍ في الرؤية. ففي الوقت الذي يسعى المبعوث الدولي لتجميد القتال في حلب والتفرّغ لقتال "داعش"، تحذِّر تركيا من احتمال سقوط المدينة بيد النظام وما قد يترتب على ذلك من موجة لاجئين كبيرة. كما تربط مشاركتها في التحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" باستهداف نظام بشار الأسد وإقامة منطقة آمنة وفرض حظر جوي فوقها. بالإضافة إلى ذلك، أثارت تصريحات دي مستورا ودعوته لفتح الحدود أمام متطوعي حزب العمل الكردستاني، المصنَّف تركيًا كحزبٍ إرهابي، للقتال إلى جانب وحدات الشعب الكردية ضد "داعش" في مدينة عين العرب حفيظة الحكومة التركية؛ إذ رفضت هذه الدعوة ووصفتها بأنها "غير مسؤولة". لذلك، وبخلاف جولاته في معظم الدول الفاعلة والمؤثرة في الأزمة السوريّة، تجاهل دي مستورا زيارة تركيا حتى الآن. ونظرًا إلى دور تركيا المهم والمؤثر في الشمال السوريّ، فإنّ طرح مقترحات لتجميد القتال في حلب من دون التنسيق مع تركيا يبدو "غير واقعي".

4. الموقف الروسي:

مع تعطّل الحل السياسيّ وظهور تنظيم "داعش"، تراجع الحضور الروسيّ في الأزمة السوريّة مقابل اندفاعٍ وتدخلٍ عسكريّ غربي وإقليمي. وعلى الرغم من أنّ الضربات الجويّة للتحالف الدولي ضد تنظيم "داعش" أفادت النظام السوري حليف روسيا، فإنّ الأخيرة تخشى من تغيّر الخطط والأهداف المعلنة في مراحل مقبلة. وقد عزّز من مخاوفها تجاهل الولايات المتحدة مطالبها باستصدار قرارٍ من مجلس الأمن ينظِّم عمليات التحالف في سورية ويحدِّد أهدافه بدقة. وترى روسيا، أنّ حضور الغرب في الأزمة السوريّة عبر بوابة التحالف ومحاربة "داعش" قد يهمّش تدريجيًا دورها المحوري في حلٍ مستقبلي للأزمة. لذلك، وعلى الرغم من ترحيبها بمقترحات دي مستورا، فإنّ روسيا ترى ضرورة تفعيلها في إطار أشمل، وإعادة إحياء عملية سياسية تجمع طرفي النزاع في جولة مفاوضات جديدة تحت مسمى مؤتمر "موسكو 1" أو "جنيف 3". كما تنظر موسكو للمتغيّرات في الملف السوريّ، ولاسيما بعد صعود تنظيم "داعش" وتقدُّم النظام كفرصةٍ يمكن استغلالها لتعظيم مصالحها، وتبني رؤيتها في أي مفاوضات قادمة. ولتفعيل ذلك، استقبلت روسيا شخصيات من المعارضة السوريّة لا تمانع في العودة إلى المسار التفاوضي لحلّ الأزمة، كما وجهت دعوة إلى وفدٍ من النظام لإقناعه بسلوك المسار ذاته. ولهذا، من غير المرجح أن تدعم روسيا مقترحات دي مستورا. كما

أنّ تبني هذه المقترحات عبر قرارٍ ملزمٍ من مجلس الأمن قد يسهم في تهميش الدور الروسي في الأزمة السوريّة.

وعلى الرغم من أنّ مقترحات دي مستورا تحظى بفرصةٍ للتنفيذ، فإنّ العوائق التي تنتظرها كبيرة؛ ما يعزّز احتمال استمرار حال الاستعصاء الراهنة في الأزمة السوريّة.